الأمم المتحدة

E/CN.17/2010/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 February 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - دورة الاستعراض

استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية: المواد الكيميائية

تقرير الأمين العام

* E/CN.17/2010/1.

150310 120310 10-24535 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

أُحرِز تقدم ملحوظ في السعي لتحقيق الهدف لعام ٢٠٢٠ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، الذي تحدد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، عن طريق اتباع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وتنفيذ الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، وتعزيز تبادل المعلومات والإبلاغ عن أوجه المخاطرة، وإنشاء البرامج لتقييم المخاطرة وتقليلها ومنعها، وكذلك وضع المؤشرات والرصد. وقد شاركت مجموعات رئيسية بإسهامات هامة في تعزيز السلامة الكيميائية. بيد أن هذا التقدُّم لم يكن كافياً على الصعيد العالمي، بما لذلك من تداعيات على صحة ملايين البشر ورفاههم. ويشكل الإنتاج والاستهلاك المتزايدان للمواد الكيميائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ضغطاً على قدرة تلك البلدان لتوفير الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وكثيراً ما تولى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أولوية منخفضة في خطط التنمية وبالتالي فهي تعاني من نقص الموارد. وفي حالات كثيرة، يلزم استكمال التشريعات والسياسات الوطنية. ويشكل ضعف الوعي العام بالمخاطر الصحية والبيئية المحتملة، والافتقار إلى الموارد والقدرات البشرية لإدارة المخاطر وتقليلها، تحديات ملحة على نحو متزايد. وتعد مشاركة أصحاب المصحلة المتعددين مشاركة نشطة ذات أهمية حاسمة في التصدي لهذه التحديات.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ألف – المعلومات الأساسية والسياق ٤

باء – المواد الكيميائية والتنمية المستدامة ٦

ثانيا – استعراض التقدم المحرز ٨

ألف – التعاون الدولي إزاء المواد الكيميائية والتنمية المستدامة ٨

باء – تقييم المخاطرة ١٤

جيم – تبادل المعلومات والإبلاغ عن المخاطر ١٦

دال – الحد من المخاطر والوقاية منها ٢٠

هاء – منع الاتجار غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة ٢٣

واو – الرصد ٢٤ ..... ٢٤

زاي – وسائل التنفيذ ٢٦

ثالثا – التحديات المستمرة ٢٩

أولا – مقدمة

١ – يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[١]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[٣]، في المجال المواضيعي المتعلق بالمواد الكيميائية. ويأخذ في اعتباره مقررات الدورات الثانية والثالثة والخامسة للجنة التنمية المستدامة. واشترك في إعداد التقرير كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويستند التقرير إلى مدخلات مقدمة من حكومات، ومجموعات رئيسية، ومنظومة الأمم المتحدة، وبخاصة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، ومنظمة الصحة العالمية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ألف – المعلومات الأساسية والسياق

٢ – تؤدي المواد الكيميائية دوراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة، وحماية الصحة العامة. وفي الوقت نفسه، إن لم تُدَر إدارةً سليمةً، يمكنها أن تشكل مخاطر كبيرة تهدد البيئة والمجتمع. ونتيجة لهذا الأمر، كان للمواد الكيميائية دور محوري في نشوء مفهوم التنمية المستدامة.

٣ – وبينما توجد دلائل على الاستخدام البشري للمواد الكيميائية – لأغراض صحية أو طبية، أو لحماية المحاصيل، أو معالجة المعادن أو الأملاح – تعود إلى العصور التاريخية الأولى، فقد تسارعت وتيرة إنتاج المواد الكيميائية واستهلاكها بشكل كبير مع حدوث

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E. 93. I. 8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-١٩/٢، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A. 1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

الثورة الصناعية، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وأسهم استخدام مادة الـ دي دي تي (DDT) كمُعقِّم ومبيد للآفات على نطاق واسع في مكافحة الأمراض وكذلك حماية المحاصيل وتحسين الزراعة. وبعد عقدين من الزمان، كان اكتشاف التأثيرات الضارة لمادة الـ دي دي تي في الأجل الأطول على البشر وعلى الطبيعة، وبخاصة ما ورد موثقا في كتاب الربيع الصامت (Silent Spring) لمؤلفته راتشيل كارسون، إيذاناً ببدء ثورة الاستدامة.

٤ - ومنذ ذلك الحين، تطور النهج المتبع في التعامل مع المواد الكيميائية عبر عدة مراحل. ففي المرحلة الأولى، وعلى الصعيد الوطني في البلدان المتقدمة النمو بالدرجة الأولى، بدايةً من الستينيات والسبعينيات، وُضِع عددٌ من الأدوات والنهج، من بينها الحظر الصريح لمواد كيميائية معيَّنة، وإرساء حدود قصوى للمستويات المسموح بها (معايير نوعية الهواء أو معايير نوعية البيئة)، ووضع نظم المحفِّزات (مثل الترتيبات المتعلقة بوضع حدود قصوى للانبعاثات والمبادلة التجارية لحقوقها)، بهدف استيعاب العوامل البيئية الخارجية، وجمع البيانات ذات الصلة ونشرها، وتمويل الأبحاث بشأن آثار المواد الكيميائية في الأجل الطويل على الصحة البشرية والبيئة.

٥ - وبينما تقع مسؤولية حماية المواطنين من أخطار المواد الكيميائية بالدرجة الأولى على الحكومات الوطنية، فقد بدأ الوعي بالأبعاد العابرة للحدود والعالمية لهذه المسائل في النشوء في بدايات الثمانينيات. وقد أثارت هذه الشواغل دلائل تشير إلى نفاد الأوزون، وتأثير الأمطار الحمضية العابر للحدود، والتجارة في المواد الخطرة كوسيلة في كثير من الأحيان لتجنُّب طائلة القواعد التنظيمية والضوابط المعززة المفروضة في بلدان متقدمة النمو. وأدت إمكانية التخلص من النفايات في بلدان نامية، يفتقر الكثير منها إلى الموارد التقنية أو المالية أو المؤسسية السليمة للسيطرة على آثارها، إلى جولة جديدة من الإجراءات المتخذة، هذه المرة على الصعيد الدولي، لتنظيم التجارة الدولية في المواد الخطرة. ومع الوقت، أدت هذه المبادرات السياساتية إلى إدراج أحكام ذات صلة في اتفاقات التجارة، وأحكام تتعلق ببناء القدرات، والتعاون التقني وتبادل المعلومات.

٦ - وقد سَعَت جولة ذات صلة من الجولات الإجرائية المتعلقة بالسياسات، بدأت أيضاً في الثمانينيات، إلى معالجة البعد العالمي للمشكلة، وبخاصة حالة المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وأدى ذلك إلى إصدار مجموعة من القواعد التنظيمية (الإلغاء التدريجي لمركبات الكلورو فلورو كربون وغيرها من المواد المستنفدة للأوزون)، ووضع محفزات، وشحذ التعاون الدولي.

٧ - وعُقِدَت جولة رابعة لوضع مفاهيم وسياسات استناداً إلى الرؤية المتكاملة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ونشاط لجنة التنمية المستدامة، مما أدى إلى إرساء الأساس للعمل المشترك من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ومختلف أصحاب المصلحة (الحكومات، والمؤسسات التجارية، والمجتمع المدني)، وإلى التكامل بين الأهداف البيئية والإنمائية والاجتماعية. وتوصلت هذه الجولة إلى عدد من الابتكارات المفاهيمية والأدوات السياساتية الهامة، من بينها الإدارة السليمة، والموافقة المستنيرة والمسبقة، والتعاون التقني، وبناء القدرات في مجال إدارة المواد الكيميائية وتبادل المعلومات.

٨ - ويجمع الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ هذه الخيوط معاً تحت عنوان الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، التي تشتمل على الوقاية من المخاطر الناشئة أثناء انتاج هذه المواد وتخزينها ونقلها واستخدامها والتخلص منها، وتقليل هذه المخاطر وإصلاحها وتقليلها إلى الحد الأدنى والقضاء عليها، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن المواد الكيميائية في المنتجات والمواد. ويقترح الفصل ستة مجالات برنامجية لمزيد من العمل هي: (أ) التوسع في التقييم الدولي للمخاطر الكيميائية والتعجيل به؛ (ب) تنسيق تصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات؛ (ج) تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية السمية ومخاطر المواد الكيميائية؛ (د) وضع برامج للحد من المخاطر؛ (هـ) تعزيز القدرات والطاقات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية؛ (و) منع الاتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة.

٩ - ويقدم الفرع الثاني من هذا التقرير تقريراً مرحلياً موجزاً عن الاتفاقات الدولية المبرمة والإجراءات السياساتية المتخذة المتعلقة بالمواد الكيميائية، في سياق التنمية المستدامة. وعقب اجراء استعراض لمركز الصكوك القانونية، يبحث الفرع مدى التقدم في المجالات المواضيعية الستة المبينة أعلاه. وأخيراً، يحدد الفرع الثالث الثغرات الرئيسية في التنفيذ وطريق المضي قدماً.

باء - المواد الكيميائية والتنمية المستدامة

١٠ - اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أدرجت قاعدة البيانات لسجل دائرة الخدمات التابعة لمجلة المستخلصات الكيميائية[٤] حوالي ٥١ مليون مادة كيميائية طبيعية أو من صنع الإنسان، وهو رقم تضاعف أربع مرات منذ الدورة الأولى للجنة التنمية المستدامة المعقودة في ١٩٩٣، بإضافة ما يزيد على ٠٠٠ ٤ مادة كيميائية جديدة كل يوم. بيد أنه لا يدخل السوق كل عام إلا حوالي ٠٠٠ ١ مادة كيميائية جديدة، بما أن أغلبها

(٤) انظر www.cas.org/cgi-bin/cas/regreport.pl.

لا يُنتَج على نطاق تجاري. وعلى الصعيد الاقتصادي، في عام ٢٠٠٨، حققت صناعة المواد الكيميائية إجمالي مبيعات يزيد على ٣ ترليونات دولار[٥] ووفرت عمالة مباشرة لـ ٧ ملايين شخص، ودعمت ٢٠ مليون فرصة عمل أخرى في أنشطة مكمِّلة [٦].

١١ - ومع أن غالبية انتاج واستهلاك المواد الكيميائية ما زال يجري في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الميزان يسير بسرعة تجاه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي اطار الاتجاهات الحالية، فإنه بحلول ٢٠٢٠ ستزداد حصة المجموعة الأخيرة من البلدان في مجالي إنتاج المواد الكيميائية واستهلاكها بما يقارب الثلث. وهذا يشكل تحدياً من جهة الإدارة لهذه البلدان، إذ سيحتاج العديد منها إلى تعزيز قدراته البشرية والتقنية للتعامل مع المخاطر المقترنة بهذه المواد.

إنتاج المواد الكيميائية ٢٠٠٥-٢٠٣٠

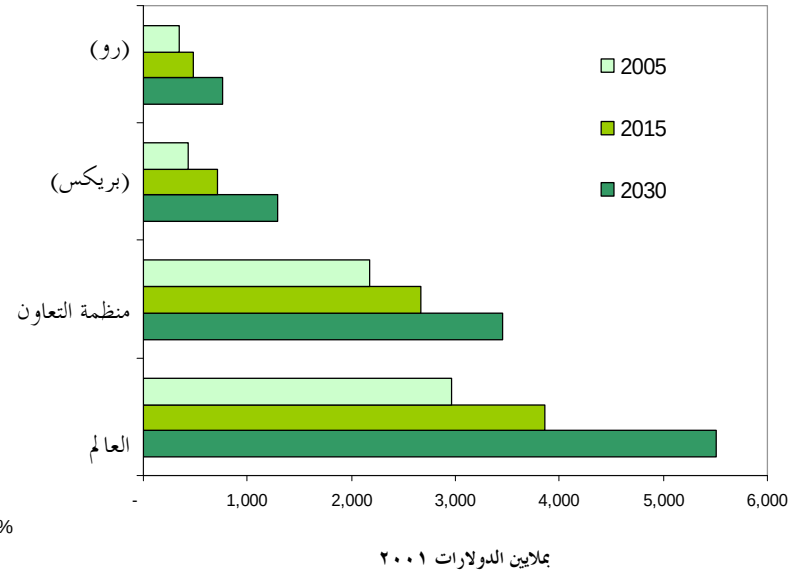

إجمالي النسبة المئوية للتغيير، ٢٠٠٥-٢٠٣٠

مختصرات: BRIICS (بريكس): تشير إلى الاتحاد الروسي وإندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين؛ و ''رو'' ROW (Rest of The World) تشير إلى بقية العالم، و ''منظمة التعاون'' تشير إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التوقعات البيئية لعام ٢٠٣٠، ٢٠٠٨.

(٥) المجلس الدولي للرابطات الكيميائية، ''ابتكارات من أجل تخفيضات غاز الدفيئة'' ٢٠٠٩.

(٦) المجلس الدولي للرابطات الكيميائية، تقرير مرحلي، ٢٠٠٩.

١٢ - ويمتد التحدي الإداري ليشمل مجالات كثيرة، من بينها الحاجة إلى إيجاد مهارات وقدرات تقنية سليمة، ووضع آليات لإدارة المعلومات ونشرها، وعدم تجزئة عملية صنع القرار.

١٣ - وبالنظر إلى طبيعة المسألة التي تشمل عدة قطاعات، يمتد موضوع تنظيم المواد الكيميائية وإدارتها في غالبية البلدان ليشمل عدة وزارات قطاعية - من بينها الزراعة والصناعة والعمل والبيئة والصحة - وعدة وكالات في إطار كل وزارة. ومع أن الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اتخذت خطوات أولية تجاه تحقيق اتساق السياسات - بوسائل من بينها إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات، أو مراكز تنسيق وطنية، أو وضع خطط تنفيذ متكاملة - فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ثانيا - استعراض التقدم المحرز

ألف - التعاون الدولي إزاء المواد الكيميائية والتنمية المستدامة

١ - الصكوك القانونية الدولية بشأن المواد الكيميائية

١٤ - هناك حاليا ١٧ اتفاقا مختلفا متعدد الأطراف تتناول مسألة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية[٧] بدءا من المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع واستخدام مبيدات الآفات التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (١٩٨٥)، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (١٩٨٩)، وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (١٩٨٩)، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٠ بشأن السلامة في استعمال المواد الكيميائية في العمل رقم ١٧٠ (١٩٩٠)، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية (١٩٩٨)، والاتفاقية الدولية للمنظمة البحرية الدولية بشأن منع التلوث الناجم عن السفن، واتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة (٢٠٠٢)، واللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).

(٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية - ٤، ٢٠٠٧، يمكن الاطلاع عليها بالرجوع إلى الموقع: www.unep.org/geo/geo4/media

حالة التصديق والتنفيذ بالنسبة للصكوك القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية (في شباط/فبراير ٢٠٠٩)

المناطق	*BC*	*RC*	*SC*	*NIP*	*MP*	*ILO*	*MARPOL 73/78*	*IHR*
أفريقيا	٤٨	٣٧	٤٨	٢٨	٥٣	٣	٣٣	٥٣
آسيا والمحيط الهادئ	٤٢	٣٠	٤٣	١٨	٥٤	٤	٣٨	٥٥
وسط وشرق أوروبا	٢٥	١٧	٢٠	١٢	٢٥	١	٢٢	٢٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٠	٢١	٢٩	١١	٣٣	٤	٢٩	٣٣
غرب أوروبا وبلدان أخرى	٢٦	٢١	٢١	١٨	٢٧	٥	٢٥	٢٧
المجموع	**١٧٢**	**١٢٧**	**١٦٢**	**٨٨**	**١٩٤**	**١٧**	**١٤٧**	**١٩٤**

المصدر: النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الوثيقة SAICM/ICCM.2/INF/1.

المختصرات: BC: اتفاقية بازل؛ RC: اتفاقية روتردام؛ SC: اتفاقية ستوكهولم؛ NIP: خطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية ستوكهولم؛ MP: بروتوكول مونتريال؛ ILO: اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 170؛ MARPOL 73/78: الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣، بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٨ المتصل بها؛ IHR: اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).

١٥ - وكانت إحدى أبكر المرات التي ورد فيها ذكر لإجراء دولي لضبط استخدام المواد الكيميائية هي المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع واستخدام مبيدات الآفات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ومن الأرجح أن يتعرض عامة السكان لمبيدات الآفات أكثر من تعرضهم لأي مادة كيميائية سامة أخرى، نظرا لأن مبيدات الآفات هي: (أ) مصممة كي تكون سامة؛ (ب) يجري نشرها عمدا في البيئة؛ (ج) كثيرا ما يتعامل معها أشخاص أقل تعليما أو أشخاص غير مدربين؛ (د) عادة ما ترش بها المحاصيل الغذائية. وسكان البلدان النامية هم عرضة للخطر بشكل خاص نظرا للنسبة الكبيرة من الأشخاص الذين يعملون بالزراعة وعدم كفاية التدريب على الاستخدام الحكيم لهذه المواد وتداولها، وانخفاض مستويات رصد تركيزات هذه المواد في الأغذية وفي البيئة. واعتمدت مدونة السلوك لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ١٩٨٥ وجرى تنقيحها في عام ٢٠٠٢، وهي تقدم إرشادات لجميع الكيانات الخاصة والعامة بشأن إدارة مبيدات الآفات طوال دورة حياتها. وحظيت هذه المدونة بتأييد الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة البالغ عددها ١٩٢، كما دعمتها مبادئ توجيهية تقنية أعدها فريق خبراء دولي، وتتضمن نصائح عملية. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٩، جرى وضع ما يقرب من ٣١ من المبادئ التوجيهية.

١٦ - وجرى اعتماد اتفاقية بازل (انظر www.basel.int) في عام ١٩٨٩ وبدأ العمل بها في عام ١٩٩٢. وهي تهدف إلى حماية صحة الإنسان وحماية البيئة من الآثار الضارة المترتبة على تولد النفايات الخطرة وغيرها من النفايات، وإدارتها، وحركتها عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار بالمواد الكيميائية التي تبلغ نهاية دورتها الحياتية. وتعزز الاتفاقية أيضا التدابير المطبقة على دورة النفايات بأسرها. وفي المادة ٤-١، ظهرت ريادة الاتفاقية من حيث تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم. وجرى في هذا الإطار توفير المساعدة التقنية والمبادئ التوجيهية التقنية بشأن الإدارة السليمة بيئيا بالنسبة لتدفقات محددة من النفايات ويجرى توفير مواد إرشادية إضافية، على سبيل دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٧ - ودخل بروتوكول مونتريال حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. ويقتضي البروتوكول التزام أطرافه بإنهاء عمليات إنتاج واستيراد ما يقرب من ١٠٠ مادة كيميائية، وهي في الغالب من مواد الهيدروكربونات المهلجنة ذات الخواص المستنفدة للأوزون. وكان البروتوكول واحدا من الاتفاقات البيئية الدولية الأولى التي تضمنت جزاءات تجارية ضمانا لتحقيق الأهداف المنصوص عليها. وقد أصبح البروتوكول ''ربما أكثر الاتفاقات الدولية نجاحا إلى الآن''[٨]. وقد صدقت جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة على هذا البروتوكول.

١٨ - وحددت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٠ والتوصية المصاحبة لها مسؤوليات السلطات المختصة والموردين وأرباب العمل وحقوق العمال وواجباتهم، في إطار تنفيذ تدابير تقليص الأخطار في مكان العمل. وأكدت الاتفاقية، ضمن أمور أخرى، الحاجة إلى مواءمة عمليات تصنيف المواد الكيميائية وتوسيمها، وجرى القيام بذلك لاحقا عن طريق النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية وتوسيمها (انظر الفقرة ٤٥ أدناه). وإلى جانب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٧٠، تهدف أيضا اتفاقيتها بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى (الاتفاقية رقم ١٧٤)[٩]، والاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية[١٠] إلى تقليل الأخطار الناجمة عن الحوادث الصناعية التي تتضمن مواد كيميائية. وتضم الاتفاقية الأخيرة ٣٩ طرفا، جميعهم من منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وتتضمن بعض السياسات التي تمس كافة القطاعات، من قبيل تخطيط استخدام الأراضي بوجه عام، والمضي فيما هو أبعد من تحديد مواقع المنشآت التي قد تنطوي على مخاطر.

(٨) اقتباس عن كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، متاح على www.unep.org.

(٩) www.ilo.org/ilolex/cgi-lex/convde.pl?C174.

(١٠) www.unece.org/env/teia/text.htm.

١٩ - واعتمدت اتفاقية روتردام (انظر www.pic.int) في عام ١٩٩٩ ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. وهي تنشئ واجبات ملزمة قانوناً من أجل تنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم. ويجب أن تقرر الأطراف ما إذا كانت ستسمح باستيراد مواد كيميائية ترد قائمة بها في المرفق الثالث من الاتفاقية إلى أراضيها أم لا، لذا يجب عليها أن تبلغ الأمانة العامة بقرارها عن طريق تقديم ما اصطلح على تسميته ''import response'' (الاستجابة المتعلقة بالاستيراد)، التي تشير إلى ما إذا كانت الدولة تسمح بالاستيراد أم لا، وما هي تحديدا شروط ذلك. وحاليا هناك ٤٠ مادة كيميائية ترد قائمة بها في المرفق الثالث للاتفاقية تخضع لإجراء الموافقة المسبقة عن علم؛ وهي تتضمن ٢٥ من مبيدات الآفات، و ٤ مواد شديدة الخطورة لتحضير مبيدات الآفات، و ١١ من المواد الكيميائية الصناعية. ومن المتوقع إضافة المزيد من المواد الكيميائية في المستقبل.

٢٠ - واعتمدت اتفاقية ستوكهولم (انظر www.pops.int) في عام ٢٠٠١، ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. وهي معاهدة عالمية للقضاء على إطلاقات الملوثات العضوية الثابتة أو الحد منها. واستهدفت مبدئيا ١٢ مادة أو مجموعة مواد؛ وأضيفت ٩ مواد أو مجموعات مواد أخرى في عام ٢٠٠٩ عن طريق قرار اتخذته الأطراف بتوافق الآراء. وتتضمن الاتفاقية أيضا أحكاما لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التخلص التدريجي من مخزونات بعض المواد الكيميائية وتنظيف هذه المخزونات.

٢١ - وهناك دعم قوي من أجل تعزيز أوجه التآزر بين الاتفاقات متعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية. وفي الاجتماعات الخاصة بكل من اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم التي عقدت خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وافقت مؤتمرات الأطراف لهذه الاتفاقيات على تعزيز التعاون والتنسيق من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقيات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٢ - ومن أجل تعزيز التنسيق ضمن منظومة الأمم المتحدة، أنشئ البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عام ١٩٩٥. ويتمثل هدفه في زيادة الاتساق والفعالية لبرنامج المواد الكيميائية لدى المنظمات المشاركة (منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) إلى جانب مراقبين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي).

الإطار ١

الاستهلاك العالمي لمركبات الكلوروفلوروكربون

من أمثلة الحوكمة الدولية الناجحة بشأن المواد الكيميائية تخفيض استخدام المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ووفقا للجداول الزمنية المتفق عليها دوليا للخفض التدريجي بموجب بروتوكول مونتريال، جرى الإنهاء التام لاستهلاك مركبات الكلوروفلوروكربون في البلدان المتقدمة النمو ويجري تنفيذه في البلدان النامية قبل الموعد المحدد لذلك.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية – ٤، ٢٠٠٧.

٢٣ – وبالإضافة إلى الصكوك القانونية المعتمدة بشأن المواد الكيميائية، يواصل المجتمع الدولي تقييم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات دولية إضافية، على سبيل المثال بالنسبة للزئبق. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المدير التنفيذي للبرنامج عقد لجنة حكومية دولية للتفاوض، مع تكليفها بولاية إعداد صك ملزم قانونا على الصعيد العالمي بشأن الزئبق. وستبدأ اللجنة عملها في عام ٢٠١٠ بهدف الانتهاء منه في عام ٢٠١٣.

٢ – النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٢٤ – أدى التركيز المنصب في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى عدد من التطورات، توجت في عام ٢٠٠٦ باعتماد إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية وإنشاء النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بشكل رسمي. وفي دورات لجنة التنمية المستدامة الثانية والثالثة والخامسة، التي عقدت في الأعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٧ على الترتيب، أناطت اللجنة مسؤولية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على مدى دورة حياتها بالجهات المسؤولة عن إنتاجها[١١]. ومضت الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية أبعد من ذلك لتدعو إلى انتهاج نهج استراتيجي إزاء هذه المسألة.

٢٥ – ووضعت خطة جوهانسبرغ التنفيذية تاريخا مستهدفا، عام ٢٠٢٠، لكفالة أن يكون استخدام وإنتاج جميع المواد الكيميائية بطرق تؤدي إلى تقليل الآثار الضارة الجسيمة على صحة البشر وعلى البيئة إلى الحد الأدنى[١٢]. وليس من المعتزم أن يحل النهج الاستراتيجي

(١١) انظر E/1994/33/Rev.1 و E/1995/32 و E/1997/29.

(١٢) خطة جوهانسبرغ التنفيذية (الحاشية ٣ أعلاه)، الفقرة ٢٣.

للإدارة الدولية للمواد الكيميائية محل الصكوك القائمة الملزمة أو غير الملزمة، وإنما أن يعمل بمثابة إطار طوعي سياساتي للبناء على هذه الصكوك[١٣].

٢٦ - وهناك حاجة إلى ذكر بعض من سمات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. أولا، يعد نموذجه للتعاون الإقليمي أمرا أساسيا من أجل إحراز التقدم في مجال التنفيذ. وتشير استراتيجية ''النهج الاستراتيجي'' الشاملة المتعلقة بالسياسات إلى ''أن الاجتماعات الإقليمية ستيسر من تقديم الإسهامات بشأن الأنشطة، والتحضير للاجتماعات المقبلة، وتبادل الخبرة الفنية والمعلومات على الصعيد الإقليمي[١٤]. وأنشأت كل مجموعة إقليمية جهة اتصال وعينت ممثلين إقليميين لدى المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وكونت كل من أفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لجانا تنسيقية متعددة أصحاب المصلحة من أجل تيسير تنفيذ ''النهج الاستراتيجي'' على الصعيد الإقليمي.

٢٧ - ثانيا، تماشيا مع أحكام مختلف الصكوك الدولية، يؤيد ''النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية'' اتباع مسلك تشاركي مفتوح ومتعدد أصحاب المصلحة. ويتمثل أحد التجليات الملموسة لذلك في أن ست شبكات لمنظمات غير حكومية دولية[١٥] قد سجلت بوصفها جهات اتصال من المنظمات غير الحكومية المعنية بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وهي تعمل معا لتعزيز تنفيذ النهج الاستراتيجي في جميع المناطق. وقامت هذه الشبكات بتوثيق ما يزيد عن ٣٠٠ نشاط أجرته المنظمات التي تعمل للمصلحة العامة، تضمنت العمل على ٦٨ بندا من بنود خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي البالغ عددها ٢٧٣ بندا. وقد أسدت أيضا منظمات ونقابات عمالية أخرى معنية بالصحة العامة والبيئة إسهامات هامة في تعزيز السلامة الكيميائية. وبالمثل، تتضمن الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لتعزيز السلامة الكيميائية مبادرات طوعية من قبيل برنامج الرعاية المسؤولة (انظر www.responsiblecare.org).

(١٣) أشير إليها في الفرع سادسا من استراتيجية السياسات الشاملة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، متاحة على www.saicm.org/documents/saicm%20texts/standalone_text.pdf.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢٦ (أ).

(١٥) الرعاية الصحية دون ضرر؛ وشبكة القضاء على الملوثات العضوية الثابتة؛ وجمعية الأطباء الدولية من أجل البيئة؛ والشبكة الدولية للعمل المتعلق بمبيدات الآفات؛ والنساء في أوروبا من أجل مستقبل مشترك؛ والاتحاد العالمي لرابطات الصحة العامة.

٢٨ - ثالثا، يتسم الدور التنسيقي المشترك بين الوكالات الذي يضطلع به ”البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية“ بأهمية كبيرة في تنفيذ أولويات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية المتفق عليها. وتورد خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي ما يقرب من ٢٢٠ نشاطا يحدد كل منها إحدى المنظمات التابعة للبرنامج المشترك أو أكثر من منظمة، بوصفها جهة فاعلة.

باء - تقييم المخاطرة

٢٩ - تقييم المخاطرة هو الخطوة الأولى صوب تحديد تدابير ونشرها من أجل تقليل الآثار الضارة التي تلحقها المواد الكيميائية بالبشر والبيئة إلى الحد الأدنى.

٣٠ - وتعرف المخاطرة على أنها حاصل اجتماع ثلاثة عوامل: وجود الخطر، والتعرض له، ومدى قابلية التأثر به. وتتناسب المخاطرة الناشئة عن إحدى المواد الكيميائية طرديا مع خواصها الجوهرية الخطرة - من قبيل التفاعلية، والسمية، والسمية البيئية والثبوت في البيئة، أو التراكم البيولوجي. وجميع المواد الكيميائية هي في جوهرها خطرة؛ إلا أن الفارق الوحيد هو الجرعة التي بمقدورها أن تؤدي لآثار ضارة كبيرة. ووافقت الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على الحاجة إلى بذل جهود لتقييم أوجه الخطر الكيميائية على الصعيد الدولي والإسراع بها. وبالنسبة لعمليات تقييم التعرض، يتطلب الأمر أخذ الظروف المحلية في الاعتبار. وإلى جانب وجود الخطر نفسه، تتحدد نسبة المخاطرة بمدى احتمالية تعرض البشر أو البيئة، ومدى قابلية السكان المعنيين للتأثر.

١ - تقييم الأخطار

٣١ - يدعو الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ إلى توسيع وتسريع الجهود المبذولة على الصعيد الدولي، بما في ذلك زيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، من أجل تقييم الأخطار الكيميائية. وتكرر الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية هذه الدعوة صراحة. وقد أُحرز تقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بتقييم الأخطار والتعرض لها، إلا أنه متأخر عن موعده. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة قائمة في عملية جعل هذه المعرفة متاحة ومُفعّلة في البلدان غير الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٢ - وبدخول حوالي ٠٠٠ ١ مادة كيميائية جديدة إلى السوق سنويا، فإن السلطات الوطنية في معظم البلدان المتقدمة النمو قد ألقت ببعض العبء في تقييم الأخطار على كاهل قطاع المواد الكيميائية. ومع ذلك، يظل عبء التقييم النهائي والإجراءات التنظيمية الناجمة

عنه واقعا على عاتق السلطات الحكومية. وفي معظم الحالات، يوفر المسؤولون عن إنتاج أو تسويق المواد الكيميائية المعلومات عن تقييم الأخطار. ويتم ذلك عن طريق اختبارات موحدة، قد تحتوي على بيانات سُمِّية (للآثار على البشر)، أو بيانات سُمِّية إيكولوجية (للآثار على البيئة).

٣٣ - وقد تم وضع منهجيات لاختبار وتقييم أخطار المواد الكيميائية أساسا من خلال التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تم تنظيم التجميع الدولي في إطار البرنامج الدولي لسلامة المواد الكيميائية المشترك بين منظمة الصحة العالمية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة العمل الدولية والوكالة الدولية لبحوث السرطان. ورغم أن قيود الموارد أدت إلى تقليل السرعة، فقد بُذلت جهود لوضع مجموعة وثائق دولية موجزة لتقييم المواد الكيميائية. وقد تم إنتاج ٧٥ وثيقة موجزة من هذا النوع منذ عام ١٩٩٨. ومنذ عام ١٩٧١ قامت الوكالة الدولية لبحوث السرطان بتقييم احتمالية التسبب في السرطان لأكثر من ٩٠٠ مادة (لا تقتصر على المواد الكيميائية)، وتم تحديد ما يقرب من ٤٠٠ منها كمواد مسببة للسرطان لدى البشر أو يحتمل أن تكون مسرطنة للبشر.

٣٤ - وفي عام ١٩٩١، بدأت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برنامجا لإجراء تقييمات أولية لأخطار المواد الكيميائية التي تُنتج بأحجام كبيرة (أي تلك التي تُنتج أو تُستورد بكميات تزيد عن ١ ٠٠٠ طن سنويا على الأقل في بلد واحد أو منطقة واحدة). ويتوخى البرنامج إنجاز تقييم نحو ٢٠٠ مادة كيميائية في السنة. لكن، ونظرا إلى معوقات تتصل بالموارد المالية والبشرية وغيرها، فقد تم حتى الآن تقييم حوالي ١ ٠٠٠ مادة كيميائية فقط.

٢ - تقييم التعرض للأخطار

٣٥ - لا يمكن تحديد الأخطار إلا إذا كانت هناك معلومات عن حالات تعرض أو احتمال تعرض لها. ولتقييم احتمال التعرض للأخطار ينبغي للمرء أن يفهم سلوك المادة الكيميائية في الوسائط البيئية في ظل ظروف مختلفة. ومرة أخرى، فقد وضعت الوكالات ذات الصلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي نماذج لتقييم من هذا القبيل. وفي حين أن بعض هذه النماذج قابل للتطبيق كذلك في بلدان غير أعضاء في المنظمة، فإن الاختلافات في الظروف البيئية وأحوال التعرض للأخطار قد تتطلب معلومات إضافية. كما يمكن مساعدة هذه البلدان إذا أمكن تطوير نماذج مبسطة أو عامة لتطبيقها على مختلف الظروف المناخية والبيئية.

٣ - التحديات

٣٦ - يتطلب تقييم الأخطار معرفة تقنية وعلمية متخصصة. ففي معظم البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تُوجد قدرات محدودة، على تقييم وإدارة المخاطر الناجمة عن مبيدات الآفات، إلا أن القدرة على تقييم وإدارة المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية الصناعية منعدمة بصورة عامة.

٣٧ - وهناك حاجة ملحة لتعزيز قدرات هذه البلدان من أجل تقييم أخطار المواد الكيميائية. كما أن هناك حاجة ماسة لوجود أدوات ومبادئ توجيهية دولية متماسكة بشأن تقييم أخطار المواد الكيميائية، تعكس المنظور البيئي كذلك. ولا بد من أن تتكيف أدوات ومنهجيات التقييم هذه مع الظروف الوطنية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

جيم - تبادل المعلومات والإبلاغ عن المخاطر

٣٨ - إن إمكانية الوصول إلى المعلومات وتبادلها أمر أساسي لتحقيق هدف العام ٢٠٢٠. ورغم توفر مزيد من المعلومات عن المواد الكيميائية منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين، لا سيما بالنسبة لنشر وتبادل المعلومات بشأن مسائل السلامة الكيميائية، بما في ذلك احتواء المنتجات على مواد كيميائية قد تكون خطرة.

١ - سجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها

٣٩ - سجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها هي نظم لجمع ونشر معلومات بشأن عمليات إطلاق مواد كيميائية سامة في البيئة ونقلها من المنشآت الصناعية والمرافق الأخرى. وقد أنشئت هذه السجلات في عدة بلدان بعد كارثة بوبال التي وقعت عام ١٩٨٤. وكان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد أكد ''الحق في المعرفة'' لكل من المجتمعات المحلية والعمال بخصوص المواد الكيميائية السامة وغيرها من المواد المثيرة للقلق. كما شجعت خطة جوهانسبرغ التنفيذية، في الفقرة ٢٣ (و)، على تطوير شبكة معلومات متماسكة ومتكاملة بشأن المواد الكيميائية، مستقاة مثلا من السجلات الوطنية لإطلاق المواد الملوثة ونقلها.

٤٠ - وبعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، جرى تطوير دليل إرشادي لإنشاء سجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها باتباع نهج تعددية أصحاب المصالح. وفي كثير من البلدان، يستخدم هذا الدليل كأساس لأنشطة بناء القدرات من أجل إدخال سجلات. وحاليا أنشأ ٢٣ بلدا سجلات وطنية فاعلة لإطلاق المواد الملوثة ونقلها. والمزيد من البلدان في طريقها لتطوير نظمها الوطنية للإبلاغ (انظر www.prtr.net).

٤١ - وتعمل سجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها على توفير آلية راسخة ومجربة وقائمة على تعددية أصحاب المصالح قادرة على تقديم بيانات دورية وموثوقة بشأن إطلاق المواد الملوثة ذات الأولوية الوطنية ونقلها. وقد اعترفت العديد من الاتفاقات البيئية العالمية، بما في ذلك النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية واتفاقية استكهولم، بسجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها وأيدتها كآلية فعالة في تحقيق أهدافها.

٤٢ - وكان البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها قد اعتُمد في اجتماع الأطراف في اتفاقية آرهوس - اللجنة الاقتصادية لأوروبا في أيار/مايو ٢٠٠٣[١٦]. وهذا البروتوكول هو الصك الدولي الأول الملزم قانونا فيما يتعلق بسجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها. وهو يحظى في الوقت الحاضر بتصديق ١٩ دولة عليه[١٧]، وباب الانضمام إليه مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٤٣ - ويعتبر غياب القدرة المؤسسية والنقص في البنية الأساسية للمختبرات عوائق رئيسية أمام سجلات إطلاق المواد الملوثة ونقلها. وعلاوة على ذلك، فإن بعض البلدان قد طبقت نظام سجلات الإطلاق والنقل، إلا أن فعاليتها قاصرة بسبب العدد المحدود للمواد الكيميائية المشمولة، وبسبب اعتمادها على تقديرات قطاع صناعة المواد الكيميائية المصحوبة برصد أو استعراض جد ضئيل، والتحديات المتعلقة تحديدا بالإطلاق من مصادر الانتشار.

الإطار ٢

الهيكل التشريعي الخاص بإدارة المواد الكيميائية في الاتحاد الأوروبي

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي برنامج ''ريتش - REACH'' وهو مصطلح مختصر مؤلف من أوائل حروف كلمات تسجيل (Registration)، وتقييم (Evaluations)، والسماح باستعمال أو تقييد استعمال (Authorization/Restriction) مواد كيميائية. وهذا البرنامج، الذي يهدف إلى تبسيط وتحسين الإطار التشريعي بشأن المواد الكيميائية في الاتحاد الأوروبي، دخل حيز التنفيذ في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. ويعمل برنامج ''ريتش - REACH'' على جعل قطاع المواد الكيميائية يتحمل معظم المسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية ويقوم بتقديم معلومات السلامة المناسبة إلى مستخدمي تلك المواد.

(١٦) جرى الاجتماع في إطار المؤتمر الوزاري الخامس ''البيئة في أوروبا''، المعقود في كييف، من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣.

(١٧) تشمل حالات التصديق والموافقة والقبول والانضمام اعتبارا من ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٢ - مواءمة تصنيف المواد الكيميائية ووسمها

٤٤ - لقد تم إحراز تقدم كبير في وضع نظام موحد عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. وسوف يوفر اعتماد هذا النظام على الصعيد العالمي أساسا للتحديد الموحد لأخطار المواد الكيميائية، وتحسين الاتصال بشأن الأخطار، وتسهيل التجارة في المواد الكيميائية، والتقليل من الحاجة إلى إجراء دراسات على الحيوانات، وفي نهاية المطاف تحسين الأمان الشامل للإنسان والسلامة الشاملة للبيئة فيما يتعلق بإنتاج المواد الكيميائية ونقلها واستخدامها والتخلص منها.

٤٥ - وبعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، جرى تعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة التابعة للأمم المتحدة بهدف وضع النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها. ويحتوي هذا النظام على جميع المعايير اللازمة لتصنيف المواد الكيميائية وفقا لخصائصها الخطرة الجوهرية (المخاطر المادية مثل قابلية الاشتعال، والمخاطر على الصحة والمخاطر على البيئة)، وكذلك كل ما يلزم من أحكام للإبلاغ عن المخاطر من خلال وضع بطاقات تعريفية (تحدد ماهية المادة الكيميائية، وبها حروف كتابة تصويرية، ورموز، وبيانات عن الخطر، وبيانات تحذيرية، أو كلمات تشير إلى دلالة) وصحائف بيانات السلامة.

٤٦ - وفي عام ١٩٩٩، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء لجنة فرعية من الخبراء بشأن النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها[١٨]. وكانت المهمة الأولى لهذه اللجنة الفرعية هي إتاحة النظام المتوائم للاستخدام والتطبيق في جميع أنحاء العالم. وقد نشرت الطبعة الأولى من الوثيقة (ST/SG/AC.10/30)، التي كان القصد منها أن تكون بمثابة الأساس الأولي لتنفيذ هذا النظام عالميا، في عام ٢٠٠٣. ونشرت الطبعات المنقحة الأولى والثانية والثالثة في ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ على التوالي.

٤٧ - وتشجع خطة جوهانسبرغ التنفيذية البلدان على تنفيذ النظام المتوائم على الصعيد العالمي في أقرب وقت ممكن بغية الوصول إلى تشغيل النظام بالكامل بحلول عام ٢٠٠٨. وهذا هدف طموح لم يتحقق بعد. وقد دخلت الصكوك القانونية الخاصة بتنفيذ النظام المتوائم حيز النفاذ في البلدان التالية: جمهورية كوريا، وموريشيوس، ونيوزيلندا، وجميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الأوروبية. أما البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان التي تشارك كلها في اجتماعات لجنة الخبراء الفرعية، فضلا عن سنغافورة وشيلي وماليزيا، فتواصل مراجعة وتعديل نصوصها القانونية، والمعايير والمبادئ التوجيهية لتحقيق تنفيذ النظام المتوائم في أقرب وقت ممكن.

---

(١٨) القرار ١٩٩٩/٦٥ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٣ - تنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم

٤٨ - يساعد إجراء الموافقة المسبقة عن علم البلدان على تجنب الواردات من المواد الكيميائية الخطرة التي لا يمكن إدارتها بأمان في الظروف الوطنية. ويطالب الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ بتنفيذ إجراءات الموافقة المسبقة عن علم بأسرع ما يمكن[١٩]. وقد اعتمد في عام ١٩٩٨نص اتفاقية روتردام، المبني على الإجراء الطوعي للموافقة المسبقة عن علم، الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة.

٤٩ - وتشترط اتفاقية روتردام عدم تصدير المواد الكيميائية ومبيدات الآفات التي أُضيفت إلى الاتفاقية بسبب كونها محظورة أو مقيدة بشدة في بلد مستورد واحد على الأقل في كل من منطقتين إلا بموافقة صريحة من البلد المستورد. وتتضمن أيضا بعض الصيغ الكيميائية شديدة الخطورة لمبيدات الآفات، التي تتجاوز خطورتها حد استخدامها في البلدان النامية.

٤ - الشبكات والمشاريع الدولية من أجل الحصول على معلومات بشأن المواد الكيميائية

٥٠ - تشمل مهام أمانة ''النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية'' تقديم خدمات من مركز تبادل المعلومات مثل تقديم المشورة إلى البلدان بخصوص التنفيذ، وإحالة الطلبات للحصول على معلومات إلى المصادر ذات الصلة، وتيسير الوصول إلى المعلومات والخبرات بوجه عام. والبنية الأساسية التقنية لمركز تبادل المعلومات هذا تكاد تكون جاهزة[٢٠].

٥١ - كما يتولى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية المسؤولية عن شبكة تبادل المعلومات بشأن بناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، التي أنشئت في إطار المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية. وشبكة تبادل المعلومات هذه هي بوابة للوصول عن طريق وصلة شبكية عبر الإنترنت إلى معلومات من أجل بناء القدرات.

٥٢ - وقد أنشأ برنامج مجموعة المعلومات الحاسوبية للسموم التابع للبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية (انتوكس) نظاما منسقا على الصعيد العالمي لجمع البيانات عن حالات التسمم البشري، وحالات التعرض للمواد السامة والحوادث الكيميائية، وذلك بمشاركة خبراء من أكثر من ٦٠ بلدا. وتوفر قاعدة البيانات المعلومات للفنيين العاملين في مراكز السموم والأخصائيين في علم السموم السريري، وهي متاحة بلغات كثيرة.

---

(١٩) جدول أعمال القرن ٢١ (الحاشية أعلاه)، الفقرة ١٩-٣٩ (د).

(٢٠) وثيقة النهج الاستراتيجي SAICM/ICCM.2/7.

٥٣ - وثمة مشروع آخر يضطلع به البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية بالتعاون مع المفوضية الأوروبية هو مشروع البطاقات الدولية للسلامة الكيميائية. وتوفر هذه البطاقات معلومات أساسية عن المواد الكيميائية فيما يتعلق بالصحة والسلامة، من أجل استخدامها على المستوى البسيط من جانب العمال وأرباب العمل في المصانع، وفي الزراعة، وفي التشييد وفي غيرها من أماكن العمل. وهذه البطاقات مفيدة بشكل خاص في المناطق الأقل نموا وفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم[٢١]. وتواصل منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، انتاج وتحديث مئات البطاقات الدولية للسلامة الكيميائية كل عام. وقد ترجمت هذه البطاقات إلى ٢٤ لغة، وهي متاحة على شبكة الإنترنت بسبع عشرة لغة.

دال - الحد من المخاطر والوقاية منها

٥٤ - تكمن أبرز الأدوات للحد من المخاطر في الاستعاضة عن المواد الكيميائية الضارة وتقليل التعرض للمواد الكيميائية السمية عن طريق الوقاية من احتمال ملامستها أو الحد منه أو إزالته. ويستند الحد من المخاطر إلى تقييم الأخطار على أساس علمي مع أخذ التكاليف والمكاسب في الاعتبار وكذلك مدى توافر بدائل آمنة أكثر.

١ - المبادئ العامة للحد من المخاطر

٥٥ - الحد من المخاطر هو أحد الأهداف الرئيسية الخمسة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وتشمل خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي ٧٩ نشاطا عمليا للحد من المخاطر.

٥٦ - وقد تم إشراك القطاع الخاص أيضا في المبادرات الهادفة للحد من المخاطر عن طريق تطوير بدائل آمنة أكثر، وإيجاد تكنولوجيات مستدامة بأسعار معقولة، وكذلك عن طريق الكيمياء الخضراء، وقطع التعهدات مثل ''الرعاية المسؤولة'' و''ميثاق الناتج العالمي''.

٥٧ - والمواد الكيميائية التي غالبا ما تخضع لتدابير الحد من المخاطر هي: (أ) المواد الثابتة والمتراكمة أحيائيا والسمية؛ (ب) المواد الكيميائية المسرطنة أو المطفرة أو التي تؤثر سلباً على أجهزة مثل الجهاز التناسلي أو العصبي أو المناعي أو الغدد الصماء؛ (ج) الملوثات العضوية الثابتة؛ (د) الفلزات الثقيلة مثل الزئبق أو الرصاص أو الكادميوم أو الكروم؛ (هـ) المواد الكيميائية المنتَجة أو المستخدَمة بكميات كبيرة؛ (و) المواد الكيميائية المعدّة للاستخدام في

(٢١) http://www.ilo.org/public/english/protection/safework/cis/products/icsc/.

الرش على نطاق واسع مثل المبيدات الحشرية؛ (ز) المواد الكيميائية ذات المعدلات السمية المرتفعة جدا أو التي تمثل خطرا على البدن (مثل المتفجرات).

٥٨ - ويجب أن تأخذ برامج الحد من المخاطر في الاعتبار عدة مواطن ضعف، وعلى وجه الخصوص: (أ) حماية صحة النساء والأطفال عبر التقليل من احتمال التعرض لمواد كيميائية قبل الحمل وأثناءه وفي فترة الرضاعة والطفولة والمراهقة؛ (ب) تعزيز الصحة والسلامة المهنيتين لدى العمال، مثلاً، عن طريق إقامة نظم تفتيش وطنية وتحديد معايير للصحة والسلامة المهنيتين؛ (ج) حماية المجاري المائية أو النظم الإيكولوجية الأرضية من المبيدات الحشرية أو المواد الكيميائية الصناعية، مثلاً عبر الحد من مواقع الرش ومعالجة المياه المستعملة ومراقبة الانبعاثات في الهواء. ومن المهم تطبيق النهج الوقائي على النحو المناسب عند تحديد العوامل المتعلقة بالسلامة أو حدود التعرض.

الإطار ٣

برنامج مخزون أفريقيا

يندرج برنامج مخزون أفريقيا ضمن الجهود متعددة الوكالات الرامية إلى معالجة مشكلة المبيدات الحشرية غير المرغوب فيها في أفريقيا عبر التخلص من المخزون القائم من الملوثات العضوية الثابتة ومن المبيدات الحشرية البائدة، وتفادي تجميع مخزون مماثل مجددا. وانطلق برنامج مخزون أفريقيا سنة ٢٠٠٠، بهدف التخلص من المبيدات الحشرية البائدة في جميع البلدان الأفريقية بحلول سنة ٢٠١٥. وتبلغ تكلفته التقديرية حوالي ٢٥٠ مليون دولار. وتشترك في تنفيذ هذا البرنامج منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومرفق البيئة العالمية والبنك الدولي. وأنجزت المرحلة الأولى منه في إثيوبيا وتونس وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ومالي والمغرب ونيجيريا.

المصدر: www.africastockpiles.net.

٢ - التدابير العالمية للحد من المخاطر

٥٩ - تم التطرق إلى التقدم الذي أحرزته التدابير العالمية للحد من المخاطر في مواضع أخرى من هذا التقرير. وتشمل هذه التدابير الأنظمة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة والتخفيض التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة، والإرشادات بشأن المبيدات الحشرية، والحد من المخاطر في أماكن العمل، والأعمال الجديدة لإصدار صك ملزم

قانونا بشأن الزئبق. كما تجدر الإشارة إلى تدبيرين إضافيين متعلقين بالفلزات الثقيلة، ولا سيما الزئبق والرصاص.

٦٠ - وتُعتبر شراكة الزئبق العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الآلية الدولية الرئيسية للأنشطة المتعلقة بالزئبق، ولديها هدف عام يتمثل في حماية الصحة البشرية والبيئة العالمية من تسربات الزئبق ومركباته. وتشمل مجالات العمل المسائل المتصلة بالزئبق التالية: (أ) إدارة تعدين الذهب الحرفي وعلى نطاق ضيق؛ (ب) مراقبة إحراق الفحم؛ (ج) تقليص نشاط قطاع الكلور والقلويات؛ (د) خفض حجم المنتجات؛ (هـ) النقل الجوي والبحث عن مآل الزئبق؛ (و) إدارة النفايات؛ (ز) الإمدادات والتخزين.

٦١ - دعت الفقرة ٥٦ (ب) من خطة عمل جوهانسبرغ إلى التخفيض التدريجي في استخدام البنزين الذي يحتوي على الرصاص الرُباعي الإيثيل لمكافحة تلوث الهواء خارج المباني. واضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور محوري في بلورة خطة عمل تركز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والشراكة العالمية من أجل وقود نظيف وسيارات نظيفة[٢٢] مبادرة هامة أخرى أُطلقت منذ سنة ٢٠٠٢، وهي مبادرة بين عدة أطراف معنية (تشمل ٩٠ شريكا من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية) لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لخفض انبعاثات المواد الكيميائية السمية عبر تحسين الوقود.

٦٢ - ومع أن الرصاص الرُباعي الإيثيل يرد على قائمة اتفاقية روتردام فهو لا يزال يُستخدم كمادة مضافة للوقود في العديد من البلدان. وبموجب إجراءات الموافقة المسبقة عن علم، كان الرد على ٨٥ في المائة من طلبات استيراد الرصاص الرُباعي الإيثيل بالموافقة مما يدل على استمرار استخدام هذه المادة الكيميائية.

الإطار ٤

أثر المواد الكيميائية على الصحة العامة

يُعزى أكثر من ٢٥ في المائة من العبء العالمي من المرض إلى عوامل بيئية من بينها التعرض لمواد كيميائية. ويصاب حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ طفل في السنة بسبب التعرض للرصاص، وتُسجل أعلى نسب تعرض في البلدان النامية. ويُلحق التعرض للرصاص أضرارا بمستوى الذكاء وهو مسؤول عن ٢ في المائة من عبء أمراض القلب الإقفاري، وعن ٣ في المائة من عبء الأمراض الدماغية الوعائية. ويسهم التلوث خارج المباني والتعرض

(٢٢) انظر www.unep.org/pcfv/index.asp.

لمواد كيميائية في الإطار المهني بنسبة ٥ و ٩ في المائة تباعا من العبء العالمي من مرض سرطان الرئة. ويُعرف عن مادة أسبستوس، التي لا تزال مستخدمة في بعض البلدان، أنها تسبب سرطان الرئة ووَرَمُ المُتَوَسِّطَة. ويتسبب التسميم غير المتعمد في هلاك ٠٠٠ ٣٥٥ شخص كل سنة حسب التقديرات. وفي البلدان النامية، توجد صلة وثيقة بين حالات التسميم هذه والتعرض المكثف لمواد كيميائية سمية، بما في ذلك المبيدات الحشرية، واستخدامها بشكل غير مناسب.

المصدر: منظمة الصحة العالمية، الوقاية من الأمراض بإيجاد بيئات صحية: نحو تقدير لأعباء الأمراض الناجمة عن البيئة، ٢٠٠٦، متاح على الموقع: www.who.int/quantifying_ehimpacts/publications/preventingdisease.

٣ - القضايا الناشئة

٦٣ - ثمة حاجة ملحة لبرامج الحد من المخاطر من أجل التصدي لبعض المسائل الناشئة ومن بينها استخدام التكنولوجيا النانوية في الأغذية والزراعة والمنتجات الاستهلاكية والتكنولوجيا الأحيائية وإدارة النفايات الإلكترونية. والتكنولوجيا النانوية والنفايات الالكترونية إلى جانب المواد الكيميائية في المنتجات والرصاص في الطلاء صُنِّفت على أنها ''قضايا ناشئة في مجال السياسة العامة'' خلال الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وقد تشمل الإجراءات التقييم والتسجيل والتوسيم والتعقب وتبادل المعلومات والحوار العام والرصد وإجراء المزيد من الأبحاث.

هاء - منع الاتجار غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة

٦٤ - كانت السياسات الهادفة للترويج للسلامة الكيميائية عبر تنظيم الاتجار بالمواد الخطرة في طليعة أشكال التعاون الدولي ومن بينها اتفاقية بازل. ويعرّف جدول أعمال القرن ٢١ الاتجار غير القانوني بالمواد الكيميائية على أنه اتجار مخالف لقوانين البلدان والصكوك الدولية المطبَّقة. وتعترف الفقرة ٢٣ من خطة جوهانسبرغ التنفيذية بأهمية اتخاذ إجراءات ضد الاتجار الدولي غير المشروع بالمواد الكيميائية الخطرة والنفايات الخطرة ومنع الضرر الناتج عن حركة النفايات الخطرة وتصريفها عبر الحدود.

الأدوات الأخرى المتعلقة بتنظيم حركة البضائع الخطرة عبر الحدود

٦٥ - يُعتبر تبادل المعلومات وبناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أهم الأدوات الكفيلة بمنع ومراقبة الاتجار الدولي غير القانوني بالمواد الكيميائية.

وفي هذا الصدد، يمثل النظام المنسّق عالميا (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه) أداة هامة للترويج للاتساق على مستوى الاحتياجات الوطنية. وبالمثل، فإن اتفاقية روتردام، فضلا عن كونها أداة لتبادل المعلومات بالأساس، توفر آلية لمنع الاتجار غير القانوني أو غير المرغوب فيه بالمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية السمية ذات الصلة عن طريق استحداث التزامات ملزمة قانوناً لتنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم.

٦٦ - وتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة (النظام النموذجي)، التي بلورتها لجنة الخبراء الفرعية المعنية بمسألة نقل البضائع الخطرة، تتضمن مبادئ توجيهية ومبادئ عامة معتمدَة دوليا تنظم الجوانب المتعلقة بحركة البضائع الخطرة عبر الحدود. وتتضمن النسخة المنقحة السادسة عشرة للنظام النموذجي، التي نشرت سنة ٢٠٠٩ (انظر ST/SG/AC.10/1/Rev.16)، المتطلبات التي أدرجت الآن، بشكل تام، في جميع الصكوك القانونية الرئيسية التي تنظم النقل الدولي للبضائع الخطرة بأي من وسائط النقل، وقد أدرجت في الأنظمة الوطنية في معظم البلدان التي تنتج المواد الكيميائية الخطرة أو تستخدمها أو تتاجر بها.

٦٧ - ويدعو ''النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية'' الحكومات إلى التعاون مع منظمة الجمارك العالمية لتعميم واستخدام الوثائق التي تحدد مواصفات المخاطر وتلك المتعلقة بسلامة المواد التي تصدرها الجمارك بوصفها وسائل رسمية لتحديد الحالات المحتملة للاتجار غير القانوني.

واو - الرصد

٦٨ - الرصد أداة رئيسية لمتابعة حالة البيئة وآثار المواد الكيمائية على الصحة البشرية وعلى البيئة مع مرور الزمن، وهكذا يعمل الرصد على تقييم فعالية التدابير الوطنية والإقليمية والعالمية لإدارة المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية. إلا أن رصد الآثار مشتت ومتاح بالنسبة لعدد محدود من المواد الكيميائية فقط. كما أن البيانات نادرة بشكل خاص في البلدان النامية.

١ - التقدم المحرز في الرصد

٦٩ - توفر الجمعية الدولية لعلوم التعرض منتدى للإبلاغ عن طرائق الرصد البيئي وعن نتائجها خلال العقدين الأخيرين. ويقدِّم معظم البيانات علماء من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلا أنه يمكن تطبيق طرائق توقعات التعرض في أماكن العمل وفي الأوساط المجتمعية في أجزاء أخرى من العالم. فعلى سبيل المثال، ثمة طرائق لرصد تلوث

الهواء في الولايات المتحدة جرى تطبيقها في منطقة توجد فيها مصفاة نفطية في دوربان بجنوب أفريقيا.

٧٠ - وتزخر المصنفات العلمية بكمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالتحليل البيولوجي للدم البشري والأنسجة البشرية. فمثلا قامت مراكز مراقبة الأمراض برصد مستويات تركيز الرصاص في دم الأطفال في الولايات المتحدة وبالإبلاغ عنها خلال العقود الثلاثة الماضية. ويجري تحليل بيولوجي مماثل لمستويات تركيز الرصاص لدى الأطفال في العديد من البلدان الأخرى وقد أُدرج في تقديرات العبء العالمي من الأمراض. كما تم جمع بيانات بشأن التحليل البيولوجي للملوثات العضوية الثابتة وجرى الإبلاغ عنها في المنشورات العلمية والمنتديات العلمية خلال العقدين الأخيرين على الأقل. وركزت الاجتماعات الدولية بشأن الديوكسين (انظر www.dioxin20xx.org) في البداية على مستويات تركيز الديوكسين والمركبات ذات الصلة لدى البشر وفي البيئة، ولكنها وسّعت نطاقها في السنوات الأخيرة لتشمل تقارير عن طائفة كبيرة من المركبات المهلجنة الأخرى. وبلغت بعض هذه المعلومات مستوى من الاتساق يخول اعتمادها لتوضيح الاتجاهات عبر الزمن في مناطق جغرافية مختلفة.

٢ - الرصد المتصل بالسياسات الدولية

٧١ - سيُقيِّم المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دوراته سنة ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقد استُحدثت مؤشرات لكل هدف من الأهداف الخمسة المندرجة ضمن استراتيجية السياسة الشاملة للنهج الاستراتيجي، ويبلغ مجموعها ٢٠ مؤشرا.

٧٢ - ويشير تقرير الرصد العالمي المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة (UNEP/POPS/COP.4/33) إلى أن مستويات تركيز الملوثات العضوية الثابتة لدى البشر وفي البيئة بصدد التدني في المناطق والمناطق دون الإقليمية التي تتوافر عنها بيانات. ومع أن هذه الاتجاهات تبعث على التفاؤل، يجب مواصلة أنشطة الرصد وأيضا توسيع نطاقها لتشمل مناطق أخرى.

٧٣ - ومنذ ١٩٩١، ما فتئ برنامج الرصد والتقييم القطبي يجمع عينات بيئية وبيولوجية لتقييم أثر الملوثات العضوية الثابتة والزئبق والرصاص وغيرها من الملوثات. وأشار تقرير ٢٠٠٩[٢٣] إلى تراجع مستويات تركيز مركبات ثنائية الفينيل المتعدد الكلور ومادة الـ دي

(٢٣) *Arctic Pollution 2009*, available form www.amap.no.

دي تي (DDT)، وفي المقابل أشار إلى زيادة مثبطات الاحتراق المحتوية على البروم والمركبات المشبعة بالفلور.

٧٤ - وثمة عدد من الدراسات الدولية بشأن تلوث الهواء والصحة قيد الإعداد، ونشر بعض منها نتائجه بشأن العديد من المناطق ومن بينها أمريكا الشمالية، وأمريكا الوسطى والجنوبية، وجنوب آسيا، والصين.

٧٥ - وثمة حاجة إلى المؤشرات أيضا لتقييم فعالية الجهود المبذولة وكذلك لقياس القدرات على التصدي للمواد الكيميائية الأحدث عهدا، ولا سيما تلك المنتَجة والمستخدمة بكميات كبيرة.

زاي - وسائل التنفيذ

٧٦ - لا يزال ضعف الموارد المالية والقدرة يشكل عقبة كبيرة في سبيل التوصل إلى إدارة سليمة للمواد الكيميائية ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويزيد التوسع السريع للصناعات الكيميائية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من إجهاد قدرات هذه البلدان.

١ - تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

٧٧ - من المسلم به عموما عدم توفر موارد كافية لمعالجة مسائل السلامة الكيميائية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، وخاصةً في ما يتعلق بالاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف التي تنظم استخدام المواد الكيميائية.

٧٨ - وقد تبلغ الأموال الجديدة والإضافية اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية البلايين من دولارات الولايات المتحدة في العام. ولا تعكس آليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة توافر هذه المبالغ الطائلة، وليس لديها المستوى المطلوب من حيث قابلية التنبؤ والاستقرار على المدى البعيد.

٧٩ - ولا بد من أن يتنافس تخصيص الموارد لإدارة المواد الكيميائية في ميزانيات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أو في طلبات الحصول على مساعدات المانحين، مع أهداف أخرى ذات أولوية منها القضاء على الفقر[٢٤]. ويدعو ذلك إلى تحقيق المزيد من التآزر بين استراتيجيات الحد من الفقر والإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وفي

(٢٤) وثيقة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية SAICM/ICCM.2/13.

الوقت الحالي تتلقى مسائل إدارة المواد الكيميائية اهتماماً محدوداً نسبياً في استراتيجيات الحد من الفقر.

٨٠ - وفي العديد من البلدان غير المنتسبة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعتمد إدارة المواد الكيميائية بشكل رئيسي على الموارد التي تقدمها الجهات المانحة على أساس ثنائي والصناديق المتعددة الأطراف كمرفق البيئة العالمية وبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي، لأغراض الأنشطة التمكينية. غير أن نافذة الملوثات العضوية الثابتة لمرفق البيئة العالمية لا تغطي المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. أما الموارد التي توفر عبر برنامج البداية السريعة فمتواضعة جداً ولم تسمح حتى الآن إلا بمشروع واحد لكل بلد. كما أن برنامج البداية السريعة برنامج محدد الوقت. ولم يتحقق تطور يذكر في سبيل إنشاء آلية تمويل أكثر دواماً.

٨١ - وبشكل عام، يقلّ حجم المساعدة الدولية عن المستوى المطلوب. وفي عام ٢٠٠٨، أجرت أمانة اتفاقية ستوكهولم تقييماً لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تنفيذ الاتفاقية. وتبين لها أن التنفيذ احتاج في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ إلى ٣,٣ بلايين دولار بالمقارنة مع مستوى تمويل الملوثات العضوية الثابتة في مرفق البيئة العالمية البالغ ٣٠٠ مليون دولار - أي أكثر من ١٠ أضعاف الفجوة. ولم يغط هذا التقييم سوى بعض المواد الكيميائية التي يتم التخلص منها كلها تدريجياً وعلى نطاق واسع. وستتطلب الملوثات العضوية الثابتة الجديدة والمواد الكيميائية المثيرة للجدل الأخرى موارد إضافية.

٨٢ - ولم يتكلل بالنجاح سوى الصندوق المتعدد الأطراف لبروتوكول مونتريال. فهذا الصندوق آلية تمويل قائمة بذاتها لمساعدة البلدان النامية الأطراف على التقيد بالبروتوكول. وهو آلية التمويل العالمية الوحيدة التي يتجدد رصيدها بأنصبة مقررة إلزامية تدفعها البلدان المتقدمة النمو. وقد أُدرج مبلغ آخر في الصندوق عام ٢٠٠٨ قدره ٤٩٠ مليون دولار، مما أدى إلى مشارفة الأموال على ٣ بلايين دولار[٢٥].

الإطار ٥

برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

برنامج البداية السريعة صندوق استئماني طوعي محدد في الزمن يديره برنامج الأمم

(٢٥) وثيقة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية SAICM/ICCM.2/12.

المتحدة للبيئة لدعم الأنشطة التمكينية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وهو يستقبل المساهمات حتى عام ٢٠١٢ ويستطيع سداد النفقات حتى عام ٢٠١٣. وقد تلقى حتى الآن ٢٠ مليون دولار من ٢١ جهة مانحة، ومساهمات عينية تقدر قيمتها بأكثر من ٢٣ مليون دولار. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٦، تمت الموافقة على ٨٢ مشروعاً (من بين ١٨٥ طلباً) في ٧٦ بلداً، قيمتها ١٦ مليون دولار.

٨٣ - والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يرى في الشراكات الصناعية إحدى دعائم الترتيبات المالية، إلا أن عدد الشراكات الجديدة ضئيل نسبياً ويصعب التأكد من صافي المساهمة المالية التي تقدمها الشراكات القائمة[٢٦].

٢ - نقل التكنولوجيا والتعاون التقني

٨٤ - إن نقل التكنولوجيا والتعاون التكنولوجي شديدا الأهمية. وحتى عند اكتشاف مخاطر بعض المواد الكيميائية على الصحة والبيئة، من الصعب أحياناً على البلدان النامية أن تستبدلها بسبب فعاليتها الشديدة وتكلفة إنتاجها البخسة. وقد يشكل إيجاد بدائل فعالة التكلفة ومناسبة محليا تحدياً تكنولوجياً ومالياً بالنسبة إلى البلدان النامية[٢٧]. وكثيرا ما ينتقل إنتاج المواد الكيميائية الأكثر تسميماً إلى البلدان النامية.

٨٥ - وتؤكد غالبية الاتفاقات الدولية على أهمية نقل التكنولوجيا والتعاون التقني. ويؤكد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على ضرورة تعزيز الشراكات والآليات لتقديم تكنولوجيات ملائمة ونظيفة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٨٦ - وتتضمن المادة ١٢ من اتفاقية ستوكهولم دعوةً إلى المراكز الإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرة ونقل التكنولوجيا. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، وافق مؤتمر الأطراف على أن تؤدي ثماني مؤسسات هذا الدور لمدة ٤ سنوات.

٨٧ - ويدعو برنامج المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف التابع لليونيدو ونهجه في نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، إلى اعتماد تكنولوجيات نظيفة واتباع نهج وقائي من خلال مشاريع إرشادية لاختبار مدى صلاحية التكنولوجيات والمنهجيات المبتكرة، على المستوى المحلي.

(٢٦) وثيقة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية SAICM/ICCM.2/12.

(٢٧) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية - 4، 2007.

٣ - بناء القدرة

٨٨ - من العوائق التي تحول دون بلوغ الهدف المتمثل بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية الثغرة المتسعة من حيث القدرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان الأخرى. وقلة هي البلدان غير المنتسبة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تتوافر لديها القدرات المطلوبة من النواحي القانونية والمؤسسية والتقنية والبشرية أو القدرة المخبرية الكافية لتحليل المواد الكيميائية في وسائط مختلفة أو رصدها في البيئة. وبناءً على ذلك، يشدد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على احتياجات بناء القدرة ويحدد ٢٩ نشاطاً في مجال بناء القدرة الوطنية بما فيها مكتب مساعدة لإسداء المشورة الأساسية وإحالة الطلبات إلى الوكالات ذات الصلة، وتعزيز صكوك لإدارة المواد الكيميائية، وتسهيل حصول موظفي الجمارك على التدريب العلمي والتقني، وإنشاء مختبرات وطنية أو إقليمية.

٨٩ - وتقدم وكالات مختلفة من وكالات الأمم المتحدة الدعم لبناء القدرة في هذا الصدد. وقد أصدر البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية مجموعة من مواد التدريب تتضمن: دليل المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى الموارد والتوجيه ومواد التدريب (www.who.int/iomc/saicm/resource-guide.pdf) واستراتيجية لتعزيز القدرة الوطنية لإدارة المواد الكيميائية (www.who.int/iomc/publications/strategy-english.pdf).

٩٠ - وتتضمن أنشطة بناء القدرات في إطار برنامج اليونيتار لإدارة المواد الكيميائية والنفايات موجزاً عن الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية (تقييم شامل ومنهجي للبنية التحتية في بلد ما ولقدراته)؛ وأنشطةً تمكينية في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية/برامج وطنية متكاملة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات (انظر www.unitar.org/cwm/inp)؛ وتدريباً متخصصاً على النظام المنسق عالميا وسجل إطلاق المواد الملوثة ونقلها.

ثالثا - التحديات المستمرة

٩١ - لا يزال عدم توفر الموارد المالية الكافية، بما يشمل الموارد اللازمة لتمويل الأنشطة المتعلقة بمعالجة المواقع الملوثة، يشكل عائقاً أساسياً في وجه تحقيق هدف العام ٢٠٢٠. وعلى البلدان بذل المزيد من الجهود لإدراج أهداف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بشكل كامل في الميزانيات الوطنية وفي التعاون الإنمائي. ويجب أن ينعكس الرابط بين السلامة الكيميائية والتنمية المستدامة بشكل كامل في قرارات تمويل وكالات التعاون الإنمائي الثنائية.

٩٢ - وثمة تحد مستمر آخر هو عدم إعطاء الأولوية إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهو أمر لا يزال يعتبر بشكل أساسي مسألةً بيئيةً بغض النظر عن الآثار الأوسع نطاقاً المترتبة على التنمية المستدامة. وفي المقابل، هناك نقص في ''التعميم'' الفعال لإدارة المواد الكيميائية السليمة في جميع القطاعات ذات الصلة وفي الاستراتيجيات والخطط الإنمائية.

٩٣ - وفي كثير من الحالات، يجب إعادة النظر في التشريعات والسياسات الوطنية بشأن المواد الكيميائية، كما يجب استكمالها وتعزيزها. وحيث تتوفر تشريعات مناسبة، هناك حاجة إلى تعزيز آليات التنسيق من خلال مدها بالدعم الدولي والتدريب على التنفيذ والامتثال.

٩٤ - وهناك حاجة مستمرة إلى تبادل المعلومات خاصةً في مجال السلامة الكيميائية والمواد الكيميائية الخطرة المحتمل وجودها في المنتجات.

٩٥ - ويجب تعزيز مشاركة العديد من أصحاب المصلحة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٩٦ - ومن المهم تعزيز التآزر لتحقيق أهداف جداول الأعمال الوطنية والدولية للمواد الكيميائية. ويجب تعزيز التنسيق والتعاون بين ما يتوفر من آليات وصكوك وعمليات في مجال إدارة المواد الكيميائية.

٩٧ - ويجب تعزيز تنفيذ نظم للوقاية من الحوادث الصناعية الكبرى، وللتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ.

٩٨ - ويجب وضع مؤشرات ومقاييس مع إمكانية تحديد أهداف وجداول زمنية لها لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرارات.

٩٩ - ويجب أن يصبح مديرو قطاع البيئة والصحة شركاء أكثر فعالية في عملية صنع السياسات من خلال تقديم المعلومات في أوانها وتحويل البيانات التقنية إلى أشكال من المعلومات يمكن استخدامها لاتخاذ قرارات فعالة في مجال السلامة الكيميائية.

١٠٠ - وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز العمل التعاوني في ما يتعلق بقضايا السياسات الناشئة كالتكنولوجيا النانوية والتكنولوجيا الأحيائية والنفايات الإلكترونية.